ECA/SRO-NA/ICE/34/3
Distr.: General
November 2019

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا

الاجتماع الرابع والثلاثون

أسوان (مصر)

٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

تقرير حول تنفيذ البرامج الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة

قائمة المحتويات

أولا- مقدمة ٢

ثانيا- الدورة الثامنة بعد المائة من دورات مؤتمر العمل الدولي ٣

ثالثا- مسلسل التكامل الأفريقي: قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية ٤

رابعا- الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ٥

خامسا- المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة ٧

سادسا- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ٨

سابعا- قمة العمل المناخي ٢٠١٩ ٩

أولا. مقدمة

١. يستعرض هذا التقرير النتائج والتوصيات الأساسية الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والمشاورات الإقليمية التي عقدت خلال عام ألفان وتسعة عشر.

٢. منذ اعتماد أجندتي ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة) و٢٠٦٣ (الاتحاد الأفريقي)، واعتبارهما خارطتي طريق لجهود التنمية المستدامة والتحول الهيكلي، انخرطت بلدان شمال أفريقيا في مسلسل تنفيذها وجعلها حقيقة على أرض الواقع.

٣. تميزت السنة الجارية على صعيد القارة الإفريقية بالانطلاق الرسمي لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية خلال القمة الاستثنائية الثانية عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة شهر يوليو/تموز المنصرم في نيامي بالنيجر. ويوفر هذا السوق مليار ومائتي ألف نسمة، بناتج محلي إجمالي يناهز ألفين وخمسمائة مليار دولار أمريكي، وسيصير لاحقا أكبر سوق مشترك على الصعيد العالمي.

٤. على المستوى القاري أيضًا، سمحت الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، الذي تم تنظيمه في مراكش (المغرب) شهر أبريل/نيسان المنصرم، للدول الأعضاء بتبادل التجارب ذات الصلة بالتنفيذ المنسجم والمتناسق للأجندتين المذكورتين.

٥. كما استضافت القارة المؤتمر الأممي الرامي إلى اعتماد الميثاق العالمي للهجرة، والذي التزمت فيه الدول الأعضاء بالتعاون على المستوى الدولي لتيسير الهجرة والتنقل بشكل آمن ومنظم ونظامي ومسؤول.

٦. وتميزت السنة الحالية على الصعيد الدولي بالاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية بجنيف، وشهدت أيضا انعقاد الدورة الثامنة بعد المائة من دورات الجلسات الثلاثية الأطراف الخاصة بالدول الأعضاء، وكان ذلك شهر يونيو/حزيران بجنيف (سويسرا). وأعادت هذه الدورة التأكيد على مكانة هذه المنظمة الدولية المختصة بسوق العمل، وسمحت بتبني وثائق مرجعية ذات صلة بالعنف والتحرش الجنسي وكذا إعلان حول مستقبل العمل.

٧. كما نوقشت القضايا الأساسية ذات الصلة بالتغيرات المناخية هذا العام خلال مؤتمر القمة العالمي للمناخ الذي عقد هذه المرة بنيويورك في مقر منظمة الأمم المتحدة يوم الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول، مما منح الدول الأطراف فرصة التطرق للتقدم المحرز وتحديد الالتزام بمقتضيات اتفاق باريس.

ثانيا. الدورة الثامنة بعد المائة من دورات مؤتمر العمل الدولي

٨. جرت الدورة الثامنة بعد المائة من دورات مؤتمر العمل الدولي في الفترة الممتدة من عاشر إلى الواحد والعشرين من شهر يونيو/حزيران الماضي بجنيف في سويسرا. ويعد مؤتمر العمل الدولي أسمى هيئة تقريرية لدى منظمة العمل الدولية. وسيشهد المؤتمر السنوي حضور الوفود الثلاثية الأطراف الممثلة للدول الأعضاء وكذا العديد من الملاحظين، بما في ذلك ممثلي الفاعلين الدوليين، وذلك من أجل فحص سلسلة من القضايا المدرجة في جدول أعماله من قبل مجلس أمناء المنظمة.

٩.كما احتفى المؤتمر هذا العام بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية. وقد اعتمد مؤتمر العمل الدولي صكوكاً مرجعية بشأن العنف والتحرش في العمل، وكذلك إعلانا حول مستقبل العمل.

١٠. يتصور الإعلان المذكور مستقبل العمل بشكل يجعل الإنسان محوره الأساس. ويركز على الحاجة إلى بناء قدرات الجهات الفاعلة للاستفادة من الفرص التي يوفرها عالم العمل المتغير وضرورة تعزيز مؤسسات سوق العمل لبلوغ حماية مثلى للعمال والنهوض بالنمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام وضمان العمل اللائق للجميع.

١١. تشمل مجالات العمل المجالات التالية:

- تحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص والأجور والمرتبات؛
- ضمان نظام فعال للتعلم مدى الحياة والتعليم الجيد للجميع؛
- ضمان حصول الجميع على حماية اجتماعية شاملة ومستدامة؛
- ضمان احترام حقوق العمال الأساسية؛
- ضمان حد أدنى أجور مناسب؛
- تحديد ساعات العمل؛
- السهر على الأمن والصحة في العمل؛
- وضع سياسات من شأنها تعزز العمل اللائق والرفع الإنتاجية؛
- وضع سياسات وتدابير لضمان الحماية المناسبة للخصوصية والبيانات الشخصية من أجل مواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة في عالم العمل، ولاسيما تلك الناجمة عن التحولات المرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية والعمل عبر المنصات.

١٢. سمح المؤتمر أيضا باعتماد الاتفاقية التي تقر أن العنف والتحرش في عالم العمل يمكن أن يشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان أو مسا بها، بما أنهما يمثلان خطرا على المساواة في الفرص والحظوظ، وهما على هذا النحو غير مقبولان ولا يتماشيان مع معايير العمل اللائق. وعَرفت الاتفاقية "العنف والتحرش" على أنهما مجموعة من السلوكات والممارسات والتهديدات التي "ترمي إلى أن تَتَسببَ أو تتسببُ أو من المحتمل

أن تتسببَ في ضرر جسدي أو نفساني أو جنسي أو اقتصادي". كما ذكرت الدول الأعضاء بمسؤوليتها في النهوض "ببيئة عامة من عدم التسامح المطلق" مع العنف والتحرش.

١٣. ترمي معايير العمل الدولية الجديدة إلى حماية العمال والعاملات والموظفين والموظفات، بغض النظر عن وضعهم التعاقدي، بما في ذلك الأشخاص قيد التدريب والمتدربين والمتعلمين والعمال حاملي الشواهد الجامعية والمتطوعين والأفراد الباحثين عن العمل والمرشحين لذلك. وتقر أن "الأفراد الذين يمارسون صلاحيات رب العمل أو واجباته أو مسؤولياته" قد يتعرضون بدورهم للعنف والتحرش.

١٤. تغطي الاتفاقية العنف والتحرش في مكان العمل، وفي مكان الحصول على الأجور والمرتبات وفي محلات الاستراحة أو تناول وجبات الطعام أو المرافق الصحية أو غرف الغسيل أو غرف تبديل الملابس؛ وعند التنقلات أو السفر أو التدريبات أو الفعاليات أو الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالعمل؛ وفي سياق الاتصالات المتعلقة بالعمل (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ وفي المسكن الذي يقدمه صاحب العمل؛ وخلال التنقلات بين المسكن ومكان العمل. وتشمل الاتفاقية كذلك حالات العنف والتحرش على يد الأغيار.

ثالثا. مسلسل التكامل الأفريقي: قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية

١٥. تميزت السنة الحالية على صعيد القارة الأفريقية بالانطلاق الرسمي لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية خلال القمة الاستثنائية الثانية عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة شهر يوليو/تموز المنصرم في نيامي بالنيجر. ويأتي إطلاق منطقة التجارة الحرة بعد دخول المنطقة التجارية حيز التنفيذ يوم ثلاثين مايو/أيار، أي بعد ثلاثين يومًا من استلام وثائق تصديق الدولة العضو الثانية والعشرين، وذلك وفقًا للأحكام القانونية المعمول بها.

١٦. تمهد الاتفاقية الطريق أمام إنشاء سوق مشتركة تضم مليار ومائتي ألف مستهلك، وتلتزم بموجبها الدول الموقعة على صك إحداثها بإلغاء الرسوم المفروضة على تسعين في المائة من البضائع والقضاء على العقبات والعراقيل على امتداد أربع وثمانين ألف كيلومتر من الحدود الأفريقية.

١٧. دخلت مجموعة من الصكوك الإجرائية ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ مع اختتام فعاليات القمة الاستثنائية، بما في ذلك معايير المنشأ والصك المتعلق بمنصة المفاوضات الرقمية والصك المتعلق بمراقبة العقبات غير الجمركية والقضاء عليها ونظام السداد الرقمي وقرار إحداث مرصد التجارة الأفريقي.

١٨. إن منطقة التبادل الحر الإفريقية مشروع رائد ضمن المشاريع المدرجة في أجندة ألفين وثلاثة وستين (الاتحاد الأفريقي)، وتهدف إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية والنهوض بالشركات الإفريقية عبر استغلال أمثل لآثار الرافعات ذات المؤهلات العالية. ويهدف هذا المشروع إلى التغلب على الاعتماد على صادرات

المنتجات الأولية وتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق النمو الشامل وإنجاح التصنيع والتنمية المستدامة وفقا للأجندة.

١٩. ينقسم مسلسل تنفيذ منطقة التبادل الحر الأفريقية إلى مرحلتين. حيث سيتم الانكباب بداية على المفاوضات بشأن تجارة السلع والاتجار في السلع والخدمات. مع التركيز أيضًا على قواعد وإجراءات تسوية المنازعات. وسيتم في مرحلة ثانية فتح المفاوضات بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة وحماية الملكية الفكرية.

٢٠. قامت كل من نيجيريا، التي كانت مترددة من قبل، وجارتها بينين بالتوقيع على الاتفاقية خلال مراسيم افتتاح القمة. وتعتبر إيريتريا البلد الوحيد الذي لم يوقع عليها في الوقت الراهن.

٢١. ستصير منطقة التبادل الحر الأفريقية واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، بالنظر إلى عدد السكان الحالي البالغ مليار ومائتي ألف نسمة في أفريقيا، والذي من المتوقع أن يصل إلى مليارين وخمسمائة ألف نسمة بحلول عام ألفين وخمسين. وقد تم اختيار مدينة أكرا لاحتضان الأمانة الدائمة لمنطقة التبادل الحر الأفريقي.

رابعا. الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

٢٢. انعقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة يومي العاشر والحادي عشر من ديسمبر/كانون الأول ألفين وثمانية عشر بمراكش (المغرب). وقد تبنت الدول الأطراف خلاله الميثاق المذكور من أجل توفير أول إطار عمل عالمي قادر على تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى التعاطي بطريقة أفضل مع الأوضاع المعقدة التي يواجهها مائتين وثمانية وخمسون مليون مهاجر عبر العالم، أي ما يعادل ثلاثة فاصلة أربعة في المائة من ساكنة المعمور. هذا واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق رسمياً يوم التاسع عشر من ديسمبر/كانون الأول ألفين وثمانية عشر.

٢٣. يعد هذا الميثاق، الذي يحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والاتفاقيات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن قضايا الهجرة الدولية، جزءًا من أجندة ألفين وثلاثين للتنمية المستدامة، وبالضبط الهدف العاشر، الذي تتعهد بموجبه الدول الأعضاء بالتعاون على المستوى الدولي لتسهيل الهجرة والتنقل بشكل آمن ومنتظم ونظامي ومسؤول.

٢٤. تأتى اعتماد الميثاق العالمي بفضل المسلسل الدولي والتشاركي للمشاورات والمفاوضات الذي كان مناسبة لمناقشات موضوعاتية بشأن مختلف الجوانب ذات الصلة بالهجرة وكذا المشاورات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

٢٥. على المستوى القاري، ومن أجل توفير التوجيه والدعم للمشاورات السياسية حول الهجرة الدولية، تم إحداث الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية لسنة ٢٠١٦ خلال الاجتماع السنوي المشترك التاسع للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة الدولية، التابعة للاتحاد الأفريقي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٦. تبنى الفريق الرفيع المستوى المذكور إستراتيجية ذات شقين: (ألف) التأكيد على التزام أفريقيا بالأهداف والقيم العالمية، و(باء) وضع المهاجرين في خدمة التنمية بأفريقيا في إطار التعاون الدولي. كما اقترح تعهدات قابلة للتحقيق من شأنها المساعدة على تنفيذ خطة عمله وكذا التزامات ذات صلة بالمسلسلات القارية والعالمية بشأن الهجرة الدولية.

٢٧. يستفيد الفريق من دعم لجنة فنية برئاسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم المشورة والدعم الفني لأعضاء الفريق بشأن القضايا المتعلقة بوظائفهم الأساسية. وتعتبر اللجنة الفنية مسؤولة عن تنفيذ القرارات السياسية من برنامج الفريق وكذلك تنسيق الجهود لتنفيذ هذه الخطط.

٢٨. كما عقدت مشاورات على المستوى دون الإقليمي بعلاقة مع هذا الموضوع. حيث احتضنت أديس أبابا، (إثيوبيا) المشاورات دون الإقليمية الخاصة بشمال إفريقيا شهر أكتوبر/تشرين الأول ألفين وسبعة عشر على هامش الاجتماع الأفريقي. وشملت أهم التوصيات النقاط الواردة بعده:

ينبغي على دول شمال أفريقيا ضمان اتساق سياسات الهجرة دون الإقليمية على المستوى القاري والسهر على عدم خضوعها للمصالح الخارجية؛

يتعين على دول شمال إفريقيا تعزيز التعاون الدولي بخصوص مسارات الهجرة، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مع الاستفادة من مزايا الهجرة والاعتماد عليها في تطوير البرنامج وأهداف التنمية المستدامة؛

ينبغي أن تشمل حماية حقوق العمال تعزيز التعاون والحوكمة ذات الصلة بخدمات الضمان الاجتماعي للمهاجرين وكذا وضع معايير خاصة بنقل الخدمات؛

تحتاج دول شمال إفريقيا إلى تعزيز التعاون الدولي في إفريقيا وخارجها. ويشمل ذلك إدارة الحدود ومواءمة سياسات الهجرة في المنطقة دون الإقليمية، وإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي وتعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الهجرة.

٢٩. تغطي أهداف الميثاق جميع جوانب الهجرة، بدء بالحد من العوامل السلبية والعوامل الهيكلية التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم، ووصولا إلى جمع البيانات وإحداث آليات لضمان استغلال أمثل لمزايا الهجرة في البلد المضيف وفي البلد الأصلي على حد سواء.

خامسا. المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة

٣٠. عقدت الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة بمراكش (المغرب)في الفترة الممتدة من السادس عشر إلى الثامن عشر من أبريل/نيسان ٢٠١٩، وذلك تحت شعار: "تمكين الأشخاص وضمان الإدماج والمساواة".

٣١. تعد الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي خطوة أساسية في مسار تحضير القارة الأفريقية لعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى لسنة ٢٠١٩. وقام المشاركون في خامس دورات هذا المنتدى الإقليمي بتقييم مدى التقدم المحرز في أجندة منظمة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وكان المنتدى مناسبة لتبادل الخبرات والدروس المستقاة من التنفيذ المتكامل للأجندتين ومسلسل الاستعراض الوطني الطوعي. كما استعرض المشاركون وأقروا الأولويات وتوصيات السياسة العامة لأفريقيا في شكل رسائل رئيسية. وشكلت هذه الرسائل مساهمات القارة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل التنمية المستدامة ٢٠١٩، والذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في الفترة من التاسع إلى الثامن عشر من يوليو/تموز المنصرم، وكذلك في قمة أهداف التنمية المستدامة التي عقدت بنيويورك يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

٣٢. بالإضافة إلى الجلسات الرسمية التي عقدت على شكل جلسات عامة وجلسات مصغرة، نظمت فعاليات وتظاهرات أخرى بغية تبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وقد نظمت ستة وعشرون تظاهرة موازية على هامش هذا المنتدى الإقليمي، مما ساهم في إثراء نقاشات الجلسات الرسمية. ونذكر على وجه الخصوص في هذا الباب اجتماع فريق الخبراء التحضيري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢٠١٩، وورشة إقليمية تحضيرية لبلدان القارة الأفريقية المشاركة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، والاجتماع الأول للمنتدى الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وورشة لتعزيز القدرات لفائدة المجموعات الكبرى والأطراف المعنية الأخرى على الصعيد القاري.

٣٣. كان تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا منسجما مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، والذي كان موضوعه "تمكين الأشخاص وضمان الإدماج والمساواة". وضم التقرير فحصا مستفيضا لستة من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الرابع "التعليم الشامل والعادل وذو الجودة"، والثامن "العمل اللائق والنمو الاقتصادي"، والعاشر "انخفاض التفاوتات"، والثالث عشر "تدابير مكافحة تغير المناخ"، والسادس عشر "السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة" والسابع عشر "من أجل شراكة عالمية".

٣٤. تجدر الإشارة أن المنتدى الإقليمي منبر حكومي دولي أنشأته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية. ويروم هذا المنتدى تقييم التقدم المحرز وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة بأفريقيا وتقديم توصيات لتسريع تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي.

سادسا. المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٣٥. يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة منصة منظمة الأمم المتحدة المحورية المعنية برصد ومراجعة أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتهما الجمعية العامة للمنظمة يوم الخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول ألفين وخمسة عشر. حيث يجتمع كل عام لمدة ثمانية أيام شهر يوليو/تموز بنيويورك. ويشمل عمليات الاستعراض الوطني الطوعي لعدة بلدان واستعراض التقدم المحرز في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بدعم من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية.

٣٦. يحمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى على عاتقه المهام التالية:

- توفير القيادة السياسية ورفع التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- رصد ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تحسين تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛
- امتلاك أجندة ذات أهداف محددة وديناميةومبنية على العمل الميداني؛
- النظر في تحديات الاستدامة الجديدة والناشئة؛
- منذ عام ألفين وستة عشر، تحمل مهام الإشراف على الاستعراضات الوزارية السنوية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٣٧. ينعقد المنتدى كل أربع سنوات بحضور رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة، وكل عام تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٨. عقدت الدورة السابعة للمنتدى بنيويورك خلال الفترة الممتدة من التاسع إلى الثامن عشر من يوليو/تموز المنصرم، تحت شعار "تمكين الأشخاص وضمان الإدماج والمساواة "، وكانت للإشارة الحلقة الأخيرة في سلسلة دورات مدتها أربع سنوات عقب اعتماد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٣٩. شهد المنتدى فحصا معمقا لرابع أهداف التنمية المستدامة "التعليم الجيد"، وثامنها "العمل اللائق والنمو الاقتصادي"، وعاشرها "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف الثالث عشر "العمل المناخي"، والهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، وأخيرا الهدف السابع عشر "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، وهو للذكر موضوع يتم التطرق له سنويا.

٤٠. تهدف هذه المراجعات إلى تسهيل تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، بغية تسريع تنفيذ أجندة ألفين وثلاثين. وتروم التقارير الوطنية الطوعية تعزيز السياسات والمؤسسات الحكومية وتعبئة الدعم والشراكات المتعددة الأطراف لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. خلال منتدى سنة ألفين وتسعة عشر، قدم سبعة وأربعون بلداً، ضمنهم خمسة عشر دولة إفريقية1 (ثلاثة من المنطقة دون الإقليمية)، استعراضاتهم الوطنية الطوعية.

سابعا. قمة العمل المناخي ٢٠١٩

٤١. يعد تغير المناخ واحدا من أكبر تحديات الحقبة الراهنة. ويتعين على قطاعات المجتمع كلها بذل الجهد الضروري لمواجهة الاختلالات. من أجل تجسيد وتسريع وثيرة الأنشطة الرامية إلى تنفيذ مقتضيات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، قام أمين عام منظمة الأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريز، بعقد قمة العمل من أجل المناخ يوم الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ سعيا منه إلى ضخ دماء جديدة في جهود مواجهة التحديات القائمة. وكانت القمة محطة مفصلية فيما يخص التعاون السياسي الدولي، حيث تعبأت حولها حركات دعم واسعة من قلب الاقتصاد الحقيقي. وتبعثُ هذه التطورات إشارات سياسية واقتصادية قوية، وتعطي دفعة جديدة "للسباق نحو القمة" الذي بدأته البلدان والشركات والمدن وهيئات المجتمع المدني، وهي دفعة ضرورية من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

٤٢. كانت المواقف المعبر عليها كالآتي:

- أعلنت فرنسا أنها لن تبرم أي اتفاقية تجارية مع الدول التي تنتهك سياساتها اتفاق باريس.
- تعهدت ألمانيا بتحقيق حياد الكربون بحلول سنة ألفين وخمسين.
- تعهدت اثنا عشر دولة بالتزامات مالية لفائدة الصندوق الأخضر من أجل المناخ، وهو آلية تمويلية عمومية الغاية منها مساعدة البلدان النامية على اعتماد تدابير التكيف والتخفيف في مكافحة التغيرات المناخية. وستعزز هذه الالتزامات تعهدات كل من النرويج وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بمضاعفة مساهماتها في الصندوق المذكور.
- أعلنت المملكة المتحدة أنها قررت مضاعفة ميزانية التمويل الدولي الخاصة بمكافحة التغيرات المناخية، حيث ستناهز أحد عشر وستمائة ألف مليار جنيه إسترليني خلال الفترة الممتدة من ألفين وعشرين إلى ألفين وخمسة وعشرين.

[1] شملت قائمة البلدان الأفريقية كلا من الجزائر وبوركينافاسو والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وساحل العاج وغانا وليسوتو وموريتانيا وموريشيوس ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتونس وتنزانيا.

- وذكرت الهند من جهة أخرى أن ثلاثين دولة انضمت إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية، والتزمت برفع قدراتها في مجال الطاقة المتجددة إلى مائة وخمس وسبعين جيجاوات بحلول عام ألفين واثنين وعشرين، مع السعي لبلوغ أربعمائة وخمسين جيجاوات بعد ذلك.
- وتعهدت الصين بخفض انبعاثاتها بأكثر من اثني عشر مليار طن سنويا، وذكرت أنها ستواصل الجهود الرامية إلى تحقيق نمو سليم وتنمية منخفضة الكربون.
- صرح الاتحاد الأوروبي أنه سيتم تخصيص خمسة وعشرين في المائة على الأقل من ميزانيته القادمة للأنشطة المتعلقة بالمناخ.
- أعلن الاتحاد الروسي أنه سيصدق على اتفاقية باريس، وبذلك يصل عدد الدول المنضمة إلى مائة وسبعة وثمانين دولة.
- وقالت باكستان أنها ستقوم بزرع أزيد من عشر مليارات شجرة خلال السنوات الخمس المقبلة.

٤٣. فيما يتعلق بالتدابير غير المسبوقة التي اتخذتها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص:

- التزم كونسورتيوم من أكبر مالكي الأصول في العالم – وهو مسؤول عن إدارة أكثر من تريليوني دولار من الاستثمارات– بتشكيل محافظ خالية من الكربون بحلول سنة ألفين وخمسين.
- بالإضافة إلى ذلك، التزمت سبعة وثمانون شركة كبرى، بقيمة مجمعة في البورصات تزيد عن تريليونين وثلاثمائة مليار دولار، الحد من انبعاثاتها والتأكد من أن أنشطتها لا تتعارض مع ما يرى العلماء أنه ضروري للحد من آثار التغيرات المناخية الأكثر كارثية، أي ارتفاع الحرارة بدرجة ونصف.
- أخيرًا، تعهد مائة وثلاثين مصرفا– يمثلون ثلث القطاع المصرفي في العالم – بالعمل بطريقة تتفق مع أهداف اتفاق باريس.

٤٤. فيما يتعلق بالانتقال من الطاقة البنية إلى الطاقة الخضراء:

- قال ميكائيل بلومبرج أنه مستعد لزيادة التمويل والنطاق الجغرافي للأنشطة الرامية إلى التخلص التدريجي من الفحم في ثلاثين دولة. ومكنت مبادرات رجل الأعمال المذكور من إغلاق مائتين وسبعة وتسعين محطة مشتغلة بالفحم من أصل خمسمائة وثلاثين محطة موجودة فوق تراب الولايات المتحدة الأمريكية.
- أعلنت بعض الدول، بما في ذلك فرنسا ونيوزيلندا، أنها ستمنع من الآن فصاعدا أنشطة التنقيب عن النفط أو الغاز فوق أراضيها أو في مناطقها البحرية.

- أعرب قادة كل من فنلندا وألمانيا واليونان والمجر وإيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وسلوفاكيا عن عزم بلدانهم التخلي تدريجيا عن الفحم. وأعلنت جمهورية كوريا أنها ستضاعف مساهمتها في الصندوق الأخضر وأنها تستعد لإغلاق أربع محطات لتوليد الكهرباء بالفحم، مع الالتزام بإغلاق ستة محطات أخرى في أفق ألفين واثنين وعشرين.
- أسفرت القمة أيضًا عن مبادرات مهمة لتحسين النجاعة الطاقية وتقليص الحاجيات المتزايدة لمكيفات الهواء، من قبيل "مجموعة الثلاثة في المائة" (Three Percent Club)، الهادفة إلى تحسين النجاعة الطاقية بنسبة ثلاثة في المائة سنويا على المستوى العالمي، أو مبادرة تحالف كول الرامية إلى وضع أهداف وطنية طموحة كفيلة بمنع ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من درجة واحدة، وذلك من أجل عالم خال من انبعاثات الكربون في أفق سنة ألفين وخمسين.

٤٥. فيما يتعلق بتعبئة الموارد وتجاوز العراقيل والعقبات القائمة:

- أعلنت العديد من الدول عن مساهمات جديدة في الصندوق الأخضر للمناخ، وهو للإشارة آلية تمويلية غايتها مساعدة البلدان النامية على اعتماد تدابير التكيف والتخفيف في إطار جهود مكافحة تغير المناخ. وقد تعهدت مجموعة من البلدان بمضاعفة مساهماتها الحالية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة.
- بالإضافة إلى ذلك، شهدت القمة الإطلاق الرسمي لبرنامج الاستثمارات المناخية. وتروم هذه الآلية منذ السنة الأولى لدخولها حيز التنفيذ ضمان تعبئة ألف مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في الطاقات النظيفة في أفق سنة ألفين وخمسة وعشرين في عشرين من البلدان الأقل نموا.

٤٦. تسعى المبادرات المعتمدة خلال القمة كلها إلى أن تكون منصفة للجميع، وتروم النهوض بالعمل وتحسين جودة الهواء والشروط الصحية وحماية الفئات الهشة، وتسمح أيضا باعتماد تدابير متعلقة بالتكيف والزراعة وكذا أنظمة الإنذار المبكر، بما سيضمن حماية ما يناهز خمسمائة مليون نسمة إضافية من آثار التغيرات المناخية. ويمكن الاطلاع عل قائمة الإحاطات والتعهدات التي تم الالتزام بها خلال قمة المناخ على الموقع التالي: www.un.org/climatechange.

٤٧. هذا والتأمت قمة الشباب من أجل المناخ قبل قمة العمل المناخي، وهي للإشارة منصة عالمية مفتوحة في وجه كل الشباب المنخرطين في أنشطة ذات صلة بالمناخ، حيث تروم تشجيع الحلول داخل المنتظم الدولي وفتح قنوات حوار حقيقي مع المسؤولين حول واحد من أكبر التحديات الذي يواجهها كوكبنا. وامتدت القمة طوال يوم كامل بحضور شباب يمثلون النشطاء والمبتكرين والمقاولين وغيرهم من الفاعلين المنخرطين في جهود مكافحة التغيرات المناخية، وكان برنامجها غنيا بغية رفع هذا التحدي الكبير وتحقيق الأهداف المنشودة ■